# كيف تعمل مؤسسات الفكر في أميركا؟

## مؤسسة بروكنغز نموذجا

ستروب تالبوت

**يقول ستروب تالبوت، رئيس مؤسسة بروكنغز، إن هدف مؤسسة بروكنغز، وهو هدف جميع مؤسسات الفكر والرأي الأخرى، هو "تزويد العاملين في الوسط السياسي بتحليلات واستنتاجات لاستخدامها قاعدة لتطوير سياسات جديدة، ولتعديل أو إنهاء العمل بسياسات قائمة." ويضيف: "إن أكثر مُهماتنا صعوبة هو التحديد المبكّر للقضايا الجديدة والمهمة التي سوف تواجه بلدنا والعالم في المستقبل"، ومن ثم لفت نظر صانعي السياسة وعامة الناس إليها. و(المدى) إذ تنشر هذه المادة، ما زالت تتساءل: أين نحن من مؤسسات الفكر والرأي ومراكز البحث التي ترسم سياسات الدول، وتعالج مشكلاتها وأزماتها؟ وتتفاقم حدّة سؤالنا، وتبرز راهنيته بوضوح، في ظل هذا الكم الهائل من القضايا والملفات العراقية العالقة!**

إن الأفكار هي المواد الأولية الخام التي تعمل من خلالها مؤسسات الفكر والرأي. فمؤسسات الفكر والرأي، وبعبارة أنسب: هيئات أبحاث السياسة العامة، تُقيم صحة ومنفعة الأفكار التي تُشكّل قاعدة أية سياسة، وتُطوّر أفكاراً جديدة قد تقوم عليها السياسات في المستقبل. وقد وصف جيمز آلن سميث، المؤرخ الذي ألّف عدداً من الكتب حول مؤسسات الفكر والرأي، هذه المؤسسات، في عنوان أحد كتبه، بـ "وسطاء الأفكار".

ومؤسسة بروكنغز هي إحدى أقدم مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة. وقد انبثقت مؤسسة بروكنغز الحالية عن مؤسسة الأبحاث الحكومية التي أسست في واشنطن سنة ١٩١٦ على يد رجل أعمال ومحسن من مدينة سانت لويس يدعى روبرت بروكنغز، الذي أسس لاحقاً منظمتين متصلتين ببروكنغز هما مؤسسة الاقتصاد، وكلية الدراسات العليا للاقتصاد وشؤون الحكم. وقد أسس روبرت بروكنغز تلك المنظمات لأنه رأى أن مؤسسات الأعمال كانت تستفيد في الجزء الأول من القرن العشرين من المجالين العلميين الحديثين نسبياً، أي الأبحاث الاقتصادية والإدارة التنظيمية، وأعتقد أن الحكومة يمكنها أن تستفيد منها هي أيضاً. وقد تمّ دمج منظمات الأبحاث الثلاث هذه سنة ١٩٢٧ لتشكّل مؤسسة بروكنغز، التي ركزت في بداية الأمر على السياسة الداخلية الاجتماعية والاقتصادية. ولم تضف الدراسات الدولية إلى برنامج أبحاث بروكنغز إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية.

وتتشكل مؤسسة بروكنغز من ثلاثة ميادين رئيسية للأبحاث: دراسات السياسة الخارجية، والدراسات الاقتصادية، ودراسات شؤون الحكم، علماً أن هذا التمييز بين الدوائر يقل وضوحاً بشكل متزايد مع تناول المؤسسة القضايا التي تتشابك فيها المعارف والعلوم المختلفة، وهي القضايا التي تشكل الصفة المميزة لعالم العولمة الذي نعيش فيه. كما تضم هيكليتنا التنظيمية أيضاً عدة مراكز أبحاث تُركز اهتمامها على مناطق مثل الشرق الأوسط، أو على قضايا وظائفية مثل سياسة التعليم.

قال روبرت بروكنغز في أحد الأيام: "إن أساس جميع نشاطات بروكنغز هو الاعتقاد بضرورة وضع أطر دقيقة صحيحة ومتجردة للقضايا، وتقديم الأفكار دون إيديولوجيا". وقد زودت مؤسسة بروكنغز، منذ أيامها الأولى، صانعي السياسة وعامة الناس بأبحاث قابلة للتطبيق في التوقيت المناسب، تستهدف استنباط الحلول لأكثر التحديات التي تواجه الولايات المتحدة تعقيدا. وقد ادت الأفكار الواردة من بروكنغز، خلال العقود الماضية، دوراً أساسياً في حملات التعبئة والحشد للحربين العالميتين الأولى والثانية، وفي تكوين العملية اللازمة لإنشاء موازنة الحكومة الفدرالية، ونظام الخدمة المدنية، والضمان الاجتماعي، وفي تطوير مشروع مارشال، وفي التحكم بالأسعار خلال الحرب العالمية الثانية، وفي استخدام العقوبات لمعاقبة الدول المارقة والضغط عليها، وفي تنظيم مجلس الأمن القومي وهيكليات السياسة الخارجية والدفاعية الأخرى، وفي الالتزام بتعزيز التنمية في البلدان الأكثر فقراً، وفي تطوير سياسة الولايات المتحدة إزاء روسيا في فترة ما بعد العهد السوفياتي، فضلا عن الكثير من السياسات الأخرى.

وقد تمّت، عقب هجمات الحادي عشر من أيلول، إعادة تركيز الأبحاث لدينا، لتوجيهها بشكل أكبر نحو إنتاج الأفكار والتصورات التي ستقود إلى تطوير أو إعادة النظر في السياسات المتصلة بالعلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي، والتوازن الصحيح بين التيقظ في مواجهة الإرهاب وحماية الحريات المدنية، والنزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، والحاجة إلى تعديل الدبلوماسية التقليدية التي تقوم على العلاقات بين الدول لكي تأخذ بالاعتبار الأطراف الجدد من خارج إطار الدولة، والنقاش حول الحرب الاستباقية أو الوقائية للتصدي لتهديدات الإرهابيين والدول التي تساند الإرهاب، وتطوير استراتيجية دولية طويلة الأمد لعالم ما بعد الحرب الباردة، ومستقبل الرقابة على التسلح، وقضية نظام الدفاع بواسطة الصواريخ.

وقد خلص آندرو ريتش، أستاذ العلوم السياسية الذي درس موضوع مؤسسات الفكر والرأي، في تقرير أعده قبل خمس سنوات إلى أن "مؤسسات الفكر والرأي تبقى مصدراً رئيسياً للمعلومات والخبرات بالنسبة لصانعي السياسة وللصحفيين. ويتم الاعتماد على تقاريرها بشكل منتظم لإرشاد و/أو مساندة أعضاء الكونغرس في جهودهم التشريعية، والصحفيين في وضع تقاريرهم".

وقد وجد ريتش، في دراسة أعدها حول الموظفين العاملين مع أعضاء الكونغرس والصحفيين الذين يغطون أعمال مجلسي الشيوخ والنواب، أن ٩٠ بالمئة من هؤلاء يرى أن مؤسسات الفكر والرأي "لها بعض التأثير أو تأثير كبير" في السياسة الأمريكية المعاصرة. وقال ريتش إن مؤسسة بروكنغز تُعتبر "الأكثر مصداقية" بين المؤسسات الثلاثين المذكورة في دراسته. وكثيراً ما يشار إلى بروكنغز على أنها "جامعة بلا طلاب"، فالعديد من كبار باحثينا، الذين يبلغ عددهم خمسة وسبعين، هم من حملة الشهادات الجامعية العليا، وهناك عدد لا بأس به منهم ممن كانوا أعضاء في هيئات تدريسية جامعية. أما أبحاثهم وكتاباتهم فتخضع لعملية مراجعة من قبل علماء.

ويطلق على بعض الزملاء في بروكنغز لقب "باحث من العاملين" أو "باحث صاحب مهنة". وهؤلاء هم الباحثون الذين يقبلون بين الحين والآخر مناصب حكومية، إذ يستطيعون اختبار مدى صحة استنتاجاتهم الأكاديمية في العالم الحقيقي، فضلا عن المسؤولين الحكوميين السابقين الذين يأتون إلى بروكنغز بعد فترة قضوها في الخدمة العامة، إذ يمكنهم استخدام خبرتهم في الحكومة لإضافة وجهة نظر عملية إلى أبحاثنا الأكاديمية.

لقد خدم أكثر من اثني عشر من "الباحثين العاملين" في بروكنغز، في وزارة الخارجية أو في مجلس الأمن القومي مثلا، ومن بينهم جيمز ستاينبرغ، نائب رئيس ومدير برنامج دراسات السياسة الخارجية في بروكنغز (نائب مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض ومدير فريق عمل التخطيط السياسي في وزارة الخارجية سابقاً)، وهلموت سونفلدت (من كبار أعضاء فريق عمل مجلس الأمن القومي في إدارة نيكسون، والمدير السابق لمكتب الأبحاث حول الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية في وزارة الخارجية)، ومارتن إنديك مدير مركز صبان لسياسة الشرق الأدنى التابع لمؤسسة بروكنغز (مساعد وزير الخارجية السابق لشؤون الشرق الأدنى الذي شغل منصب سفير الولايات المتحدة مرتين في إسرائيل). ولدى أعضاء بروكنغز خبرات أيضاً في جميع الفروع الحكومية الأخرى، مثل عضو الكونغرس السابق بيل فرنتزل (جمهوري/ولاية مينيسوتا)، وهو أحد خبرائنا المقيمين المتخصصين بسياسة الضرائب والتجارة الحرة والموازنة.

وجمع المعهد الوطني للأبحاث المتقدمة في طوكيو لائحة تضم ٣٥٠٠ مؤسسة فكر ورأي في العالم، نصفها في الولايات المتحدة. ولا تحافظ كل منظمات الأبحاث السياسية هذه على جو أكاديمي بحت، ولا يشترط فيها أن تكون "مستقلة وغير حزبية" في تحليلاتها، كما هو مفروض في بيان رسالة بروكنغز. فبعض مؤسسات الفكر والرأي سياسية بصورة أكثر علنية. وعدد منها يركز على قضية واحدة أو على عدد صغير من القضايا المترابطة ببعضها. ولدى قسم منها برنامج عمل إيديولوجي أو نهج يتبين بوضوح أنه حزبي، وهي تحاول الضغط على صانعي السياسة لتطبيق برنامجها.

غير أن جميع مؤسسات الفكر والرأي هذه، سواء صُنّفت على اليسار أم اليمين أم الوسط، مثل بروكنغز، تستهدف نشر أبحاثها وتوصياتها بين صفوف صانعي السياسة، ووسائل الإعلام، والمؤثرين في الرأي العام، والمنظمات المهتمة بتلك الأبحاث، وعامة أفراد الشعب. أما الهدف الذي تسعى بروكنغز وجميع مؤسسات الفكر والرأي الأخرى إلى تحقيقه، والذي تنظم هذه النشاطات في سبيله، فهو تزويد العاملين في الوسط السياسي بتحليلات واستنتاجات، لاستخدامها كقاعدة لتطوير سياسات جديدة ولتعديل أو إنهاء العمل بسياسات قائمة.

ويتم نشر التحليلات للسياسات والتوصيات الصادرة عن بروكنغز بعدة أشكال. فاستنتاجات العديد من برامج الأبحاث تقدم في كتب وتقارير. لكن، عندما أدركت بروكنغز قبل سنوات قليلة، أن صانعي السياسة والعاملين لديهم لا يجدون دائماً الوقت الكافي لقراءة الكتب والتقارير الطويلة، بدأت أيضاً بنشر ما توصلت إليه في تقارير موجزة، سهلة المنال، سُمّيت "رسائل سياسية". وقد تبعتها في ذلك مؤسسات فكر ورأي أخرى.

وكثيراً ما يقوم الباحثون في بروكنغز بإطلاع صانعي القرار على استنتاجاتهم بصورة أكثر مباشرة، من خلال الإدلاء بشهاداتهم أمام لجان الكونغرس، والاستشارات الخاصة، والاجتماعات مع الموظفين في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبإطلاع جهات غير حكومية يهمها الأمر على تلك الاستنتاجات من خلال المنتديات، ومناقشات الطاولة المستديرة، وغيرها من النشاطات العامة الأخرى.

وكثيراً ما يتأثر صانعو السياسة بالرأي العام، وكثيراً ما يتأثر الرأي العام بدوره بما ينشر في وسائل الإعلام. وفضلا عن ذلك، فإن الكثير مما يعرفه صانعو السياسة ومستشاروهم والجمهور حول القضايا السياسية يصل اليهم عن طريق وسائل الإعلام. فليس من المستغرب بالتالي أن يكرس الكثير من الباحثين، في بروكنغز وغيرها من مؤسسات الفكر والرأي، قدراً لا بأس به من جهودهم لعرض أفكارهم واستنتاجاتهم عبر وسائل الإعلام. ويتم ذلك على شكل مقابلات تلفزيونية وإذاعية وصحفية، ومقالات رأي في صفحات تعليقات المحررين في الصحف، وجلسات وتقارير إعلامية للصحفيين، وكلمات أو خطب في المنتديات العامة، ومقالات في المجلات العلمية أو المتخصصة. وقد قامت مؤسسة بروكنغز، قبل أكثر من سنة، بإنشاء استوديو تلفزيوني وإذاعي خاص بها، لتسهيل المقابلات مع وسائل الإعلام. كما تنشر بروكنغز وغيرها من مؤسسات الفكر والرأي أيضاً، كتيبات تعرف باسم "دليل وسائل الإعلام"، لمساعدة أي صحفي في العثور على علماء متخصصين في القضية السياسية التي يكتب عنها، وإجراء مقابلات معهم.

وتبلغ الميزانية التي تخصصها بروكنغز لتمويل كل هذه الأبحاث والتحليلات ونشر النتائج وبرنامج التواصل واسع المدى، فضلا عن الموظفين الأساسيين لديها، نحو ٤٠ مليون دولار أمريكي سنويا. ويتأمن هذا المال للمؤسسة من هبة موقوفة خصصها في البداية المؤسس روبرت بروكنغز، ومن منح وهبات تقدمها المؤسسات والشركات والأفراد، ومن مصادر مثل دار مؤسسة بروكنغز للطباعة والنشر التي تصدر أكثر من ٥٠ كتابا في السنة، ومن مركز تعليم السياسة العامة، الذي ينظم ويدير حلقات دراسية لكبار موظفي الحكومة ومديري الشركات. وهناك قواعد مفصلة تضمن أن لا يكون للذين يقدمون التمويل أي تأثير في تصميم ونتائج الأبحاث التي تقوم بها بروكنغز.

إن أكثر مُهماتنا صعوبة هو التحديد المبكّر للقضايا الجديدة والمهمة التي سوف تواجه بلدنا والعالم في المستقبل. ومن ثم، وحسب تقاليد بروكنغز، نركز جهود نشاطاتنا العلمية على لفت انتباه صانعي السياسة والجمهور إلى تلك القضايا، وعلى تزويدهم بالأبحاث والتحليلات الصائبة، وتغذية النقاش بالمعلومات، وتقديم أفكار وتوصيات بناءة.

وكما كتب المؤرخ جيمز آلن سميث في عرضه تاريخ مؤسسة بروكنغز، بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسها "عندما لم يكن متوفراً إلا القليل من الباحثين المستعدين لدراسة مشكلة في مرحلة الانبثاق، عملت بروكنغز في كثير من الأحيان على إعادة توجيه الاهتمام العلمي، وعلى صياغة وتشكيل شبكات جديدة من الخبرات، سواء في ما يتعلق بالموارد المالية الحكومية وتنظيمها، أم اقتصادات الدول الآسيوية، أم إدارة ومراقبة الأسلحة النووية. والحقيقة هي أن أفضل اختبار لنجاح ونفوذ المؤسسة على مدى طويل لا يكمن في تأثيرها المباشر في قرارات سياسية معينة... بل في قدرتها على تكوين شبكات من الخبراء بطرق تواصل معه استباق الأحداث وتوقع المشكلات التي سيواجهها البلد، حتى قبل أن يتم رسم ملامح النقاش السياسي بشأنه".

وقد لاحظ صانعو السياسة الحكوميون كثيرو الانشغال، القيمة الإضافية التي يحصلون عليها من قدرة بروكنغز على الجمع في دراساتها وتوصياتها بين تحليلات الاتجاهات طويلة الأمد والتوصيات الخاصة بالسياسات قصيرة الأجل. ومع أن العديد من القضايا التي نعالجها اليوم لم يكن وارداً في تصور روبرت بروكنغز سنة ١٩١٦، إلا أن أسلوب التحقيق غير الحزبي في السياسات بقي ثابتاً لم يتغير منذ أسست بروكنغز.

# فهم النشاط الإسلامي

المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات

ترجمة/جمال عبد الرحيم

ردا على أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ العنيفة، مال الكثير من المراقبين وصناع السياسة الغربيين إلى جمع كل أشكال الإسلاموية معا، ليصموها بالمتشددة، ويتعاملوا معها كما لو كانت عدوا. إن هذه المقاربة تسيء، أساسا، فهم تلك النزعة. فلدى الإسلاموية أو النشاط الإسلامي (سنتعامل مع المصطلحين بوصفهما مترادفين)، عدد مختلف جدا من الأصول، بعض منها فقط يميل إلى العنف، وهناك أقلية صغيرة بينها تبرر ردود أفعال المواجهة. من هنا يحتاج الغرب إلى ستراتيجيا تمييزية تأخذ بنظر اعتبارها تنوع وجهات النظر، ضمن إسلاموية سياسية تقر بأن أكثر الإسلاميين حداثوية يعارضون السياسات الأميركية الحالية بعمق، وهم ملتزمون بإعادة بحث علاقاتهم بالغرب، ويفهمون أن قضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الملتهبة، وحرب احتلال العراق، والطريقة التي تشن بها الحرب على الإرهاب، ذلك كله يقوي، بشكل ملحوظ، الميول الخطرة للجهادي jihadi.

ونقطة البدء في فهم أصول النشاط الإسلامي المختلفة هي التمييز بين الإسلاموية الشيعية والسنية. إن مفهوم "الإسلام السياسي" ظهر للمرة الأولى بعد الصحوة التي خلّفتها ثورة ١٩٧٩ الإيرانية، حينذاك ظهر النشاط الشيعي بوصفه التهديد الأكثر إقلاقا. ولأن المذهب الشيعي يشكل أقلية إسلامية مختلفة (يشكل السنة أكثر من ٨٠٪ من المسلمين)، ولأن الشيعة أساسا أقليات في الولايات التي يعيشون فيها، صار الشكل الطبيعي والأكثر انتشارا للنشاط الشيعي يدافع عموما عن مصالح الجماعات الشيعية فيما يتعلق بالسكان الآخرين، وفي الولاية نفسها. وبسبب هذا، ثم بسبب الدور السياسي القيادي الذي قام به العلماء والمرجعيات الدينية، بقيت الإسلاموية الشيعية موحدة إلى درجة رائعة، ولم تفرقها أشكال النشاط المتصارعة الموجودة في الإسلاموية السنية.

أما الإسلاموية السنية فإنها تصور، بشكل واسع، بوصفها أصولية موحدة ومتشددة وتهدد المصالح الغربية، وذلك في معظم التأكيدات الغربية الموجودة اليوم، وأكثرها محمول على المخاوف، على الرغم من أنها ليست كلها منسجمة monolithic. إن الأمر هو عكس ذلك، إذ تبلورت الإسلامية السنية بثلاثة أنواع متميزة رئيسية، لكل منها رؤياه للعالم، وطريقته الخاصة في العمل، وممثلوه المميزون:

١. السياسي:

تمثلت الحركات الإسلامية السياسية بجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وفروعها في أماكن أخرى (وبضمنها الجزائر والأردن والكويت وفلسطين والسودان وسوريا)، فضلا عن الحركات ذات الجذور المحلية، من نحو حزب العدالة والتنمية في تركيا (Adalet ve Kalkinma Partisi, AKP)، وحزب العدالة والتنمية في المغرب (Parti pour la Justice et le Développement, PJD)، وهي تهدف إلى تحقيق سلطة سياسية على المستوى الوطني. هذه الأحزاب تقبل الآن، عموما، الدولة الوطنية، وتعمل ضمن الإطار الدستوري، متجنبة العنف (إلا في ظل ظروف الاحتلال الأجنبي)، وتضع إصلاحات بدل الرؤية الثورية، وتستند إلى معايير ديمقراطية عالمية. والممثل المميز لهذا النوع هو مقاتل militantالحزب السياسي.

٢. الداعية:

توجد المهمات الإسلامية للدعوة في ممثلين رئيسيين مختلفين هما حركة التبليغ المنظمة جدا من جهة، والسلفية واسعة الانتشار من جهة ثانية. وفي كلتا الحالتين ليست السلطة السياسية هدفا، بل الحفاظ على الهوية الإسلامية والعقيدة الإسلامية والنظام الأخلاقي في ظل تهديد قوى الشك. والممثلون المميزون لهذا النوع هم "الدعاة".

٣. الجهادي:

يوجد الكفاح الإسلامي المسلح (الجهاد) في ثلاثة ممثلين رئيسيين: الداخلي (مقاتلو الأنظمة الإسلامية الأسمية التي عدت آثمة)، والتحرري (القتال من أجل استرجاع الأرض التي تحكم من غير المسلمين أو التي هي تحت الاحتلال)، والعالمي (قتال الغرب). والممثل المميز لهذا النوع هو "المجاهد".

كل هذه التنويعات من النشاط السني تحاول التوفيق بين التراث والحداثة، للحفاظ على تلك الوجوه التراثية التي تعد ضرورية، وذلك عبر التكيف بطرق مختلفة مع الظروف الحديثة، وكل ما يتم اختياره من التراث يستعار، بشكل انتقائي، من الغرب ويتبنى وجوها للحداثة. وما يختلفون فيه هو الكيفية التي يتصورون بها المشكلة الأساسية التي تواجه العالم الإسلامي، وما يعتقدونه ضروريا وممكنا وجيدا لفعل ذلك.

أما قضية الإسلاميين السياسيين فهي الحكومة اللا إسلامية والظلم الاجتماعي، وهم يعطون الأولوية للإصلاح السياسي الذي سينجز بالعمل السياسي (الدعوة إلى السياسات الجديدة، والتنافس في الانتخابات، إلخ..). أما الإسلاميون الدعاة فيجعلون من فساد القيم الإسلامية، وضعف الإيمان قضيتهم، ويعطون الأولوية لشكل إعادة التسلح الأخلاقي والروحي، للدفاع عن المزية الفردية بوصفها شرطا للحكومات الخيرة، فضلا عن الخلاص الجماعي. أما الجهادي الإسلامي فيجعل من ثقل استبداد القوة السياسية والعسكرية غير المسلمة في العالم الإسلامي قضيته، ويعطي الأولوية للمقاومة المسلحة.

وبإزاء وجهات النظر الثلاث المختلفة هذه، يبدو أن تحديد وجهة النظر التي ستسود على المدى المتوسط والطويل، أمر مهم جدا للعالم الإسلامي والغرب. بينما يجب أن يكون الغرب عموما وأميركا خصوصا معتدلين فيما يخص قدرتهم على صياغة النقاش بين الإسلاميين، يجب أن يكونوا مدركين أيضا الكيفية التي يمكن بها لسياستهم أن تكون مؤثرة. وبتبني مقاربة المطرقة التي ترفض التمييز بين الحداثويين وبين التنوعات الأصولية للإسلاموية، يخاطر صناع السياسة الأميركان والأوربيين بإثارة نتيجتين، لا رغبة في أي منهما. فإما أنهم سيقنعون نسيج النشاط الإسلامي المختلف بتوحيد استجاباته، والتخفيف من حدة الاختلافات التي قد تتطور إذا لم يحدث ذلك، وإما أن يتفوق الجهاديون على اللاعنف واتجاهات التحديث.

# معضلة ديمقراطية الشرق الأوسط
# هل الإسلاميون هم الحل؟

عن: تقرير للواشنطن بوست

هل تورطت الولايات المتحدة في حالة صراع مع القوى الإسلامية ككل، أم مع تلك التي تستخدم وتؤيد العنف كوسيلة سياسية فحسب؟ هل تؤيد الولايات المتحدة وصول الإسلاميين ممن ينبذون العنف للحكم عن طريق أصوات الناخبين، أم أن الحديث عن الإسلاميين من واشنطن يعكس علاقة كراهية متبادلة تذهب بجذورها إلى مبادئ متباينة ونكران لقيم وسلوكيات الآخر؟. أسئلة مهمة يستطلع هذا التقرير بموجبها وجهتي نظر أمريكيتين متناقضتين تعبران عن المعضلة التي لا تواجهها الولايات المتحدة فحسب، بل النظم العربية والجماعات السياسية التي تتخذ من الإسلام مرجعية وحيدة لها أيضا.

ما لا شك فيه أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر اهتماما بالاستماع إلى صوت الإسلاميين المعتدلين. والنظرة القريبة الى ما تموج به مراكز الأبحاث الأمريكية القريبة من الإدارة، والبعيدة عنها كذلك، يعكس مظاهر هذا التوجه. لقد سبق لوزيرة الخارجية كونداليزا رايس أن اعتبرت، في تصريح لها، أن وصول الإسلاميين إلى السلطة هو احتمال غير مرغوب فيه، لكنها أضافت "الشيء الوحيد الذي يمكن للولايات المتحدة أن تقوم به، في حال تحقق مثل هذا السيناريو، هو التحدث من أجل القيم الغائبة، مثل التحرر والحرية". **الرأي الأول:** فلنؤيد الإسلاميين في سعيهم إلى المشاركة السياسية

يرى راؤول مارك غريتش، زميل الدراسات الخارجية بمعهد أمريكان إنتربرايز وصاحب العديد من الدراسات حول الإسلام السياسي، لقد آن الاوان لواشنطن كي تتبنى سياسة قبول الأحزاب السياسية الإسلامية كلاعب شرعي ومشارك ذي فاعلية في البلدان العربية. ويرى غريتش أن تلك الأحزاب توفر بديلا للأصولية العنيفة الممثلة في أيديولوجية أسامة بن لادن. وفي الحقيقة تعد المذاهب الشيعية والسنية المعتدلة المفتاح الوحيد لعزل الأصوليين المتشددين وهزيمتهم سياسيا. وعلى الرغم من أن أمريكا لا يجب أن تفرض اختياراً على الحكومات العربية، إذ أنهم ما زالوا يبحثون فكرة السماح للأحزاب الإسلامية بالدخول في العملية السياسية، يرى غريتش أن الليبراليين وذوي المذاهب التقدمية المعروفة في الغرب من عينة أحمد الجلبي العراقي، أو سعد الدين إبراهيم المصري، أو فريد الغادري السوري، مع اختلافهم عن بعضهم كليا، لا يوفرون الحل في القضاء على مذهب بن لادن المتشدد، لأنهم ضعفاء وغير معروفين شعبياً، ومازال البديل من الأفكار الليبرالية منعزلا ومقصورا على فئات الدائرة الضيقة المثقفة. لذلك يرى غريتش أن المساعدة الأمريكية المباشرة لهم تعد جهداً ضائعاً. فقبل أحداث ١١ أيلول، لم يكن نشر الديمقراطية على قمة أجندة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يختص بالشرق الأوسط. ويرى كثير من الأمريكيين أن الطريق الحقيقي نحو الديمقراطية في المنطقة العربية هو منهج الديكتاتورية التنويرية، مثل التي نهجها كمال أتاتورك في تركيا. وتغيرت تلك الرؤية الأمريكية بعدما أثبتت ١١ أيلول أن غياب الديمقراطية في الدول العربية أصبح يمثل خطرا حقيقيا على أمن الولايات المتحدة الداخلي، وعلى مصالحها المباشرة في الشرق الأوسط. وسهل ظهور ونجاح ظاهرة أسامة بن لادن الناتجة عن تزاوج الحكم الفردي الديكتاتوري مع أيديولوجية أصولية متشددة. ويرى أنصار هذا المبدأ أن انتشار الديمقراطية الحقيقية المؤثرة يستطيع أن يكسر الروابط بين الطغيان والتطرف الإسلامي، كذلك لن تستطيع الديمقراطية أن تبسط جذورها في المنطقة إلا إذا شارك الإسلاميون المعتدلون في العملية الديمقراطية. من ناحية أخرى، ساعد ما نتج عن الخبرة الشيعية في العراق على زيادة الإيمان بإمكانية مشاركة الإسلاميين في العملية الديمقراطية. وعلى العكس من آية الله الخميني لعب آية الله علي حسين السيستاني دورا كبيرا وايجابيا في مواجهة مبدأ "مشاركة رجال الدين في الحكم"، والذي أبعد رجال الدين عن القيام بدور سياسي بصورة مباشرة. وعلى الرغم من أن السيستاني وعددا من رجال الدين الشيعة لهم أفكار تتعارض مع الفلسفات الغربية، فضلا عن كونهم من مناهضي السياسات الأمريكية، فإنهم يدعمون الديمقراطية أيضا. ولذلك يجب على المسؤولين الأمريكيين أن يتعرفوا على المنافع الكبيرة الناتجة من العمل مع هؤلاء الإسلاميين الشيعة المعتدلين، من أجل إرساء قواعد الديمقراطية في بقية أرجاء العراق، مما قد يؤدي إلى دعم الجهود نفسها في التعامل خارج العراق مع السنة المعتدلين. ويجب إدراك أن في حالة صعود الإسلاميين المعتدلين إلى السلطة واستطاعتهم أن يجدوا حلولاً للمشكلات اليومية التي يتعرض لها مواطنو شعوبهم، سيساعد ذلك على تآكل بريق الشعار الذي ينادي به المتشددون "الإسلام هو الحل" لكل شيء. ويري غريتش أن مثل هذا النجاح سيقلل من الانبهار بالأصوليين من المذهب السني المتشدد، وأن هذه السياسة هي الأسلوب العملي الأفضل للقضاء على مذهب بن لادن، ولا بد من اعتراف الحكومة الأمريكية بذلك.

**الرأي الثاني:** لا يجب السماح للإسلاميين بالمشاركة الآن:

يرى روبرت ساتلوف، المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، على العكس من الرأي الأول، أن هدف الإسلاميين ينحصر في تنظيم المجتمع وخلق حكومة على أساس الشريعة الإسلامية. ويمثل هذا الهدف أكبر وأخطر تحد آيديولوجي تواجهه الولايات المتحدة اليوم. لذلك يرى ساتلوف أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تعمل على القضاء على الإسلاميين، وذلك عن طريق مساندة تحالف يجمع غير الإسلاميين والمناهضين للإسلاميين.

ويرى ساتلوف أن رؤية العديد من المراقبين تكمن في أن نبذ العنف هو المعيار الوحيد لتحديد شرعية الجماعات الإسلامية في ممارسة العمل السياسي. وعليه فإذا كانت الجماعة ضد العنف فأنها تكون قد نجحت في الاختبار، وإذا تبنت العنف فقد فشلت في الاختبار. وبينما تعد هذه القاعدة قاعدة أساسية، إلا إنها ليست كافية. ويعتبر ساتلوف أن الإسلاميين يستخدمون العنف كوسيلة تكتيكية وليست استراتيجية شاملة، إذ تخلت الجماعات الإسلامية عن العنف بعد أن تم الضغط عليها، وبعد ان سلبت البدائل الاخرى. عليه يؤكد ساتلوف عدم وجود سبب يدعو للاعتقاد بأن التزام الإسلاميين المعتدلين بالمشاركة السلمية في الحياة السياسية ما هو إلا وسيلة تكتيكية مؤقتة فقط. وتبدو الفكرة القائلة إن الإسلاميين المعتدلين هم الحل، هي محض افتراض للتخفيف من حدة الإسلاميين الأصوليين. وعلى الرغم من ضرورة مدح السيستاني، لتحفظه فيما يتعلق بالرهان على رجال الدين بدلا من الليبراليين الديمقراطيين، فإن احتمال الرهان عليهم لا يبدو بعيدا. وبالطبع هناك أمثلة على اعتدال الإسلاميين عندما يكونون في السلطة، ويحدث ذلك في بلاد لها إطار للحكم القومي متفق عليه، ووجود رادع قوي إذا تم الحياد عن الخط الديمقراطي المتفق عليه، كما هي الحال المتمثل في الملك في الأردن أو الجيش في تركيا. ويركز ساتلوف على ضرورة إعلاء معايير قبول المشاركة في السياسة الانتخابية أكثر من وقف العنف. ويجب أن تخضع الأحزاب الإسلامية إلى نوعين من الاختبارات حتى تستطيع البدء في حوار سياسي مع الولايات المتحدة. فهناك الوقت أولا، إذ ظلت تركيا ديمقراطية مدة ثماني سنوات، وما زال الجيش هو السلطة المركزية الرئيسية. والاختبار الآخر يختص بتقييم المنظور الكامل لسياسات الجماعة الناشطة، وليس التخلي الشفهي عن العنف فحسب. فإذا ما ألغت حماس، مثلا، كل مفردات العنف من اللائحة الخاصة بها، واحتفظت بعناصر تدعو إلى كراهية الآخر والتعصب القائم على الإيمان ذي الطبيعة المؤامراتية والعداء للآخر، فلن يكون ذلك كافيا للحصول على الدعم الأمريكي، إذ لا بد من أن تظهر حماس بالفعل والممارسة ان أهدافها قد تغيرت.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تتدخل في مسألة السماح للإسلاميين بالمشاركة في الحياة السياسية في دولهم، يجب على واشنطن التقليل من الاحتكاك بتلك الجماعات قدر الإمكان، ويفضل عدم الاحتكاك مطلقا. وإذا ما استثمرت الولايات المتحدة مالها ووزنها السياسي في المكان الخطأ، فإنها لا تساعد أعداءها فحسب، بل تقلل من قيمة حلفائها الطبيعيين من الإصلاحيين والديمقراطيين المحليين أيضا.

ولا تستطيع واشنطن أن تسلك الطريقين معا، فالولايات المتحدة لا تستطيع أن تساعد الإصلاحيين والإسلاميين في وقت واحد، ولكنها بدلاً من ذلك، تستطيع أن تؤيد الأفراد والمؤسسات التي تشارك في القيم العالمية، مثل سلطة القانون وحقوق الأقليات والتسامح.